القبُول عند الأصوليين

د. عبدالله بن أحمد الشريف

أستاذ أصول الفقه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب ببلقرن، جامعة بيشة

مستخلص. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فموضوع هذا البحث هو: "القبُول عند الأصوليين"، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة - وتشمل المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث-، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس بالموضوعات. والدراسة في مجملها تهدف إلى عرض المسألة عند الأصوليين، وتبسيط الضوء على مصطلح القبُول، وما يشته به من مصطلحات، كالصّحة والإجزاء، والفرق بين القبُول والصّحة، وبين القبُول والإجزاء.

المقدمة

الأصوليين)، وذلك من خلال تبسيط الضوء على هذا

المصطلح، وما يشته به من مصطلحات؛ وقد دفعني إلى هذا البحث عدة أسباب من أهمها:

(١) لم أرَ - على حد علمي - من أفرد به بحثٍ مستقل.

(٢) أنّ القبُول لم يتعرض له إلا القليل من علماء الأصول.

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

أمّا بعد:

فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة مسألة مهمّة في علم أصول الفقه، وهي مسألة (القبُول عند

باعتباره أحد المصطلحات الأصولية من خلال بيان ماهيّته، ومعناه، وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة به كالصحة وغيرها.

الدراسة الثانية، بعنوان: "أثر الاستقامة في قبول العمل"، لعامر بن محمد العثمان، مجلة منار الإسلام س٣٨، ع٤٥٣ (٢٠١٢م).

أوجه التشابه والاختلاف:

ليس بين هذا البحث وبين موضوع بحثي تشابه؛ إلا في الحديث عن فكرة القبول؛ أمّا منهجية البحث فهي مختلفة بين الباحثين؛ فهذا البحث يُعنى بفكرة القبول على مستوى الجانب السلوكي، بينما موضوع بحثي يُعنى بها من الناحية الأصولية.

الدراسة الثالثة، بعنوان: "شروط قبول الأعمال"، لجابر الطيب ابن علي، التوعية الإسلامية س٨، ع٥ (١٩٨٢م).

أوجه التشابه والاختلاف:

يتشابه الباحثان في الحديث عن فكرة القبول؛ إلا أنّ منهجية تناول مختلفة بين الباحثين؛ فهذا البحث يُعنى بفكرة القبول على مستوى الشروط اللازمة له، بينما موضوع بحثي يُعنى بها من الناحية الأصولية.

الدراسة الرابعة، بعنوان: "كيف يكتب القبول للعبد"، لمحمد بن إبراهيم شقرة، هدي الإسلام مج٢٢، ع١، ٢ (١٩٧٨م).

أوجه التشابه والاختلاف:

يتشابه الباحثان في الحديث عن فكرة القبول؛ إلا أنّ منهجية تناول مختلفة بينهما؛ فهذا البحث يُعنى

٣) دفع التداخل بين مصطلح القبول وبين غيره من المصطلحات.

٤) التعرف على الفرق بين القبول والصحة.

٥) التعرف على الفرق بين القبول والإجزاء.

الدراسات السابقة:

لم يتعرّض للقبول إلا القليل من علماء الأصول؛ لأنه كما قال الإمام خُلُوْلُو (٨٩٨هـ) نقلاً عن الإمام القرافي (٦٨٤هـ): «أمرٌ مُعَيَّبٌ عَنَّا لا تدخله أحكامنا...»^(١)؛ لذلك الكتابة فيه قليلة قديماً وحديثاً، ولم أقف على شيء كُتِبَ في (القبول عند الأصوليين) بشكلٍ مستقلٍ على النحو الذي طرحته في بحثي، وهو ما يتضح بجلاء من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة به على النحو الآتي:

الدراسة الأولى، بعنوان: "دلالة نفي القبول"، لمروان سالم علي الرياحنة، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، دراسات - علوم الشريعة والقانون مج٤٢، ع٢ (٢٠١٥م).

أوجه التشابه والاختلاف:

وهذا البحث هو أقرب البحوث بموضوع بحثي؛ إلا أنّ هذا لا يعني التطابق بين الباحثين؛ فقد عُنِيَ هذا البحث بالحديث عن دلالة نفي القبول الوارد في بعض النصوص الشرعية في هذا الصدد؛ وهو المعنى المشار إليه في بحثي.

وأما عن أوجه الاختلاف بين هذا البحث وبين بحثي، فهو أنّ بحثي قد عُنِيَ بالحديث عن القبول

(١) التوضيح شرح التنقيح (٢٢١/١).

المسألة الرابعة: نفي القبُول، هل يَدُلُّ على نفي الإجزاء؟

الخاتمة: بيّنت فيها أهم النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

منهجي في البحث:

يتلخص في القضايا المعروفة والمتَّبعة في الدِّراسات العلمية، وهي تدور على ما يلي:

(١) الاستقصاء في جمع مادة البحث من مظانها بقدر الإمكان.

(٢) الاعتماد على الله تعالى أولاً، ثم على أمّهات كتب الأصول في بحث المسائل وتقريرها في الغالب.

(٣) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، ثم عزوها إلى سورها، مع بيان رقم الآية.

(٤) تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما؛ وإلا فمّن مصادره الأخرى.

(٥) عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة؛ إلا إذا تعذّر ذلك.

(٦) حاولت قدر الاستطاعة الاعتناء بصحة البحث، وسلامته من حيث: اللغة والإملاء والنحو، مراعيّاً تناسق الكلام وترابطه، مع عدم إغفال علامات الترقيم ووضعها في مواضعها الصحيحة.

(٧) ما تعلق بالمراجع والمصادر من معلومات، من حيث: اسم المؤلف، ورقم الطبعة وتاريخها ومكانها، فاكثفت بذكرها في فهرس المراجع؛ حتى لا أثقل حواشي البحث بها.

بفكرة القبُول على مستوى كيفية كتابته، بينما موضوع بحثي يُعنى بها من الناحية الأصولية.

وبناءً على ما تقدم:

فلم تُعَنَّ دراسة واحدة من الدِّراسات السابقة التي سبق إيرادها بالفكرة البحثية نفسها التي قصدتها من خلال هذا البحث؛ ولم تُعَنَّ دراسة واحدة كذلك بمصطلح القبُول وبيان علاقته بالمصطلحات ذات الصلة به كما هو الحال في هذا البحث، ومن ثم كان تفرده، واختلافه عن تلك الدِّراسات.

حدود البحث:

سيكون حدُّ البحث مقتصرًا على القبُول عند الأصوليين، وسوف يشتمل البحث على عرض المسألة عند الأصوليين، ثم بيان معنى القبُول، وعلى الفرق بين القبُول والصِّحة، وبين القبُول والإجزاء، وغير ذلك من الموضوعات الفرعية.

خطة البحث:

المقدمة: تشتمل على أسباب اختيار الموضوع، والدِّراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهجي في البحث.

المطلب الأول: عرض المسألة عند الأصوليين.

المطلب الثاني: التعريف بالقبُول.

المطلب الثالث: الفرق بين القبُول وبين ما يشته به، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: الفرق بين القبُول وبين الصِّحة.

المسألة الثانية: نفي القبُول، هل يَدُلُّ على نفي الصِّحة؟

المسألة الثالثة: الفرق بين القبُول وبين الإجزاء.

وبعد؛ فإني أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، كما أسأله سبحانه التوفيق والسداد والإعانة.

المطلب الأول: عرض المسألة عند الأصوليين

لم يتعرّض الكثير من علماء الأصول لحقيقة القبول، والسبب في ذلك ما ذكره الإمام أحمد خُلُوْهُ نقلاً عن الإمام شهاب الدين القرافي؛ حيث قال: «قال المصنف^(١): لم يتعرض الأصوليون لذكر حقيقة القبول، وإن كان من أوصاف العبادة؛ لأنه أمرٌ مُعَيَّبٌ عَنَّا لا تدخله أحكامنا، وهم إنما يذكرون ما تدخله أحكامنا بضوابط عندنا معلومة، أو مظنونة»^(٢).

ويُفهم من هذا؛ أن سبب عدم تعرّض الكثير من الأصوليين لحقيقة القبول: هو نظرهم إلى أن أمر القبول في علم الغيب، ولا سبيل إلى معرفته؛ لأن القبول مُعَلَّقٌ بما في القلب من الإخلاص، الذي هو مناط الأجر والثواب على أعمال العباد، ومِمَّا لا شك فيه أن قدر الإخلاص والثواب عليه هو من الغيبات، ومن الأمور التي لا يمكن العلم بها، ومع هذا فكلّام الإمام شهاب الدين القرافي لا يستلزم أنه ليس في مقدور علماء الأصول بيان الضابط الشرعي للقبول الشرعي؛ فالجمهور يقولون إنَّ القبول أخص من الصِّحة، قال الإمام خُلُوْهُ: «والجمهور

على أن القبول أخص من الصِّحة، فإنَّه عبارة عن كون العبادة بحيث يترتب الثواب عليها»^(٣).

والمقصود من هذا: أن الذي لا تدخله أحكام الأصوليين، هو الحكم لإنسانٍ بعينه أن عمله مقبول، بمعنى أن الله ﷻ قبل هذا العمل، وأحبَّه، ورضي عن صاحبه، وأثابه عليه؛ لأنَّ العلم بحصول الإخلاص مُعَيَّبٌ، والإخلاص كما ذكرنا قد جعله الله ﷻ مناطاً لقبول الأعمال.

وبعد هذا؛ فأحكام الأصوليون لا شك أنَّها داخلة في تحديد أوصاف القبول الشرعي، التي من شأنها إذا وقع الفعل على وفقها؛ يكون العمل مقبولاً في الظاهر كما قال العلماء، أمَّا قبوله في الباطن فالله ﷻ أعلم بمن وافق عمله تلك الأوصاف ومن لم يوافق.

ولهذا فالعلماء -رحمهم الله- قديماً وحديثاً بينوا ولا زالوا يبينون للناس كيف تكون أعمالهم صالحة صحيحة مقبولة عند الله ﷻ، وبالمقابل كيف تكون الأعمال فاسدة غير مقبولة، والله ﷻ في كتابه الكريم ورسوله محمد ﷺ في سنته الطاهرة قد ذكرا وبيننا كيف يكون قبول الأعمال، الذي هو بمعنى الرضا والإثابة؛ وذلك من خلال نصوص واضحة قطعية من الكتاب والسنة، فقلوه ﷻ: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقَرَىٰ مِنْكُمْ﴾^(٤)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة الحج آية: (٣٧).

(٥) سورة البينة آية: (٥).

(١) المقصود بالمصنف: الإمام شهاب الدين القرافي -رحمه الله-.

(٢) التوضيح شرح التنقيح (٢٢١/١).

وقوله ﷺ: «إن الله تعالى لا ينظر إلى أجسامكم، ولا إلى صوركم؛ ولكن ينظر إلى قلوبكم»^(١)؛ كل هذه النصوص تُفيد قطعاً أنَّ الثواب على الأعمال إنما يكون بما في القلب من الإخلاص والنية الصادقة، وتُفيد أيضاً أنَّ أفضل الأعمال وأعظمها هو العناية بصلاح القلب، وأنَّ هذا مُقدِّمٌ على أعمال الجوارح؛ لأنَّ عمل القلب مصحح للأعمال الشرعية، ولهذا قال ﷺ في الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب (٢٣هـ) ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، ...»^(٢)، وقوله ﷺ في الحديث الذي رواه النعمان بن بشير (٦٤هـ) -رضي الله عنهما-: «لَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(٣).

ولهذا يقول النبي ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى ها هنا، ويشير إلى صدره ثلاث مرات، ...»^(٤)، والمعنى: أنَّ القلب إذا اتقى الله ﷻ وبرَّ وأخلص؛ انقادت له الجوارح تبعاً فتتقي الله وتبرَّ، وإذا فجر القلب تبعته الجوارح وفجرت -والعياذ بالله-.

وفي نهاية هذا المطلب علّمنا من كل ما سبق: أنَّ عمل العبد إذا وقع موافقاً لما في كتاب الله تعالى ولما جاء به المصطفى ﷺ، مبتغياً به وجه الخالق ﷻ؛ غَدَّ هذا العمل عملاً صالحاً مقبولاً -إن شاء الله- ظاهراً وباطناً.

ومن هنا كان القبول بهذا المعنى خارجاً عن تلك المعاني التي قصدتها الأصوليون وعنوا بها في مباحثهم ومسائلهم، وهو السبب الذي عمل بدوره على عدم تعرض الكثير من الأصوليين لحقيقة القبول؛ وذلك لبعده بهذا المعنى عن مصطلحاتهم ومقاصدهم، وتفريعاتهم الأصولية.

المطلب الثاني: تعريف القبول

عرّف الفراهيدي (١٧٥هـ) القبول، فقال: «والقبول: أن تقبل العفو والعافية، وهو اسم للمصدر وقد أميت الفعل منه، ...، والتقبُّل: القبول، يقال: تقبَّلَ الله منك عملك، وتقبلت فلاناً من فلان بقبول حسن، ورجل مُقابلٌ في الكرم والشرف من قبل أعمامه وأخواله»^(٥).

ومِمَّا لا شك فيه أنَّ القلب الصحيح السَّالم من دَنَسِ الشرك والمعاصي، هو الفائز برضوان الله تعالى في الدنيا والجنة في الأخرى، قال ﷺ: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۚ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(٦).

(١) أخرجه: مسلم في صحيحه (١١٩٣/٢) برقم (٢٥٦٤)، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله.

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٣/١) برقم (١)، كتاب بدء الوحي، ومسلم في صحيحه (٧٩٢) برقم (١٩٠٧)، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال.

(٣) أخرجه: مسلم في صحيحه (٧٥٠/٢) برقم (١٥٩٩)، كتاب المساقاة والمزارعة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات.

(٤) جامع العلوم والحكم (٢١٨/١).

(٥) سورة الشعراء آية: (٨٨-٨٩).

(٦) أخرجه: مسلم في صحيحه (١١٩٣/٢) برقم (٢٥٦٤)، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله.

(٧) العين (١٦٨/٥).

قَوْلُهُ قَبِلَهَا قَبُولًا حَسَنًا، وَيُقَالُ: قَبِلْتُ الشَّيْءَ قَبُولًا إِذَا رَضِيْتَهُ»^(٧).

وقال الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ): «وقد فُسِّرَ بأنه: ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء».

يقال: قَبِلَ فلان عذر فلان: إِذَا رَتَّبَ عَلَى عِذْرِهِ الغرض المطلوب منه، وهو محو الجناية والذنب»^(٨).

وقال الكفوي (١٠٤٩هـ): «القَبُولُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ تَرْتُّبِ الْمَقْصُودِ عَلَى الطَّاعَةِ، ...، وَإِذَا قُلْتَ لغيرك: وَهَبْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، سُمِّيَ قَبُولًا، وَإِذَا قَبَضَ يُسَمَّى تَقَبُّلاً، وَقَبِلَ عَلَى الشَّيْءِ وَأَقْبَلَ: لَزِمَهُ وَأَخَذَ فِيهِ، وَقَابَلَهُ: وَاجَهَهُ، وَقَبَالَتَهُ، بِالضَّمِّ: تَجَاهَهُ، ...، وَالْقَبُولُ: هُوَ أَنْ تَقْبَلَ الْعَفْوُ، وَغَيْرُهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ»^(٩).

وقال السيد الزبيدي (١٢٠٥هـ): «والقَبُولُ الَّذِي يَقْتَضِي الرِّضَا وَالْإِثَابَةَ»^(١٠).

وجاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم أَنَّ لَفْظَ "القَبُولُ" له عدة استعمالات من خلال هذه الآيات^(١١):

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾^(١٢)، لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً، أَي: لَا تَرْضَوْهَا، وَلَا تَأْخُذُوا بِهَا.

ويرجع الأصل اللغوي لمصطلح "القَبُولُ" إلى المادة المعجمية "قَبِلَ"، قال ابن فارس (٣٩٥هـ): «قَبِلَ: الْقَافُ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، تَدُلُّ كَلِمَتُهُ كُلُّهَا عَلَى مُوَاجَهَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، وَيَتَفَرَّغُ بَعْدَ ذَلِكَ»^(١).

وقال الرَّازِبِيُّ الأصفهاني (٥٠٢هـ): «وَقَبِلْتُ عُدْرَهُ وَتَوَبَّتُهُ وَغَيْرُهُ، وَتَقَبَّلْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾^(٢)، وَالتَّجَبُّلُ: قَبُولُ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي تَوَابًا، كَالْهَدِيَّةِ وَنَحْوِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٣)، وَلَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ مُتَقَبَّلَةً، بَلْ إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ»^(٤).

وقال ابن منظور (٧١١هـ): «قَبِلَ الشَّيْءَ قَبُولًا وَقَبُولًا، وَتَقَبَّلَهُ كِلَاهُمَا: أَخَذَهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبَلُ الْأَعْمَالِ مِنْ عِبَادِهِ وَعَنْهُمْ وَيَتَقَبَّلُهَا، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾^(٥)، وَيُقَالُ: قَبِلْتُهُ قَبُولًا وَقَبُولًا، وَعَلَى وَجْهِهِ قَبُولٌ لَا غَيْرَ، وَقَبِلَهُ بِقَبُولٍ حَسَنٍ، وَكَذَلِكَ تَقَبَّلَهُ بِقَبُولٍ أَيْضًا، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿فَنَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾^(٦)، وَلَمْ يَقُلْ يَنْقَبَلُ.

قَالَ الرَّجَّاحُ: الْأَصْلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ، أَي: بِتَقَبُّلٍ حَسَنٍ؛ وَلَكِنَّ قَبُولًا مَحْمُولًا عَلَى

(١) معجم مقاييس اللغة (٥١/٥).

(٢) سورة البقرة آية: (١٢٣).

(٣) سورة المائدة آية: (٢٧).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (٦٣٥-٦٥٤).

(٥) سورة الأحقاف آية: (١٦).

(٦) سورة آل عمران آية: (٣٧).

(٧) لسان العرب (٣٥١٨/٥-٣٥١٩).

(٨) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٦٥).

(٩) الكليات (٧٣٢/١).

(١٠) تاج العروس (٢٠٩/٣٠).

(١١) معجم ألفاظ القرآن الكريم (٨٧٢-٨٧٢)، بتصرف.

(١٢) سورة النور آية: (٤).

﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾^(١٠)، قَابِلُ التَّوْبِ، أي: راضٍ عن التوبة.

ومن خلال دراستنا لما ورد في الآيات الكريمة السابقة، نستطيع أن نقول: أن أهم المعاني لـ(القبول) وَ(النَّقْبَلُ)، هي:

(١) الرِّضا.

(٢) الأخذ عن رِضَى وطيب خاطر.

(٣) الإثابة والجزاء.

(٤) الاستجابة.

(٥) الموافقة.

(٦) المحبة.

(٧) الاعتداد بالشيء وقبوله.

ولا يمكن أن تتحقق تلك المعاني السابقة لعملٍ من الأعمال سواء عبادة أو معاملة؛ إلا إذا كان ذلك العمل موافقاً لأمر الله ﷻ ولأمر رسوله ﷺ.

المطلب الثالث: الفرق بين القبول وبين ما يشته به:

المسألة الأولى: الفرق بينه وبين الصِّحة

قبل أن نتكلم عن الفرق بين القبول والصِّحة؛ لا بد أن نتعرّف على معنى الصِّحة لغة واصطلاحاً.

فالصِّحة لغة^(١١): قيل أن الأصل اللغوي لمصطلح "الصِّحة" يرجع إلى المادة المعجمية (صَحَّ)؛ وكلمة

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ نُّقَبِّلَ تَوْبَهُمْ﴾^(١)، لن نُقَبِّلَ تَوْبَهُمْ، أي: لن يَرْضَى الله تعالى عنها.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٢)، يُقْبَلُ، أي: يرضى.

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾^(٣)، لَا يُقْبَلُ، أي: لا يرتضى.

﴿فَنَقْبَلَهَا رَبُّهَا بِقُبُولِ حَسَنِ﴾^(٤)، نَقْبَلَهَا رَبُّهَا، أي: رَضِيَ عنها.

﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾^(٥)، تُنْقَبَلُ من أحدهما، أي: ارْتَضِيَ منه.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾^(٦)، نُنْقَبَلُ عنهم، أي: نَرْضَى عن أعمالهم.

﴿قَالَ لَا قُنُوتُكَ قَالَ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٧)، يَنْقَبَلُ، أي: يَرْضَى.

﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾^(٨)، يُنْقَبَلُ من الآخر، أي: يَرْضَى.

﴿رَبَّنَا نَقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٩)، نَقْبَلُ مِنَّا، أي: ارْضَ عن عملنا، وَائْتِنَّا عليه.

(١) سورة آل عمران آية: (٩٠)، واللفظ موجود في سورة التوبة آية: (٥٤).

(٢) سورة التوبة آية: (١٠٤)، واللفظ موجود في سورة الشورى آية: (٢٥).

(٣) سورة البقرة آية: (٤٨)، واللفظ موجود أيضاً في سورة البقرة آية: (٥٤)، وفي سورة آل عمران آية: (٩١).

(٤) سورة آل عمران آية: (٣٧).

(٥) سورة المائدة آية: (٢٧)، واللفظ موجود في نفس السورة آية: (٣٦).

(٦) سورة الأحقاف آية: (١٦).

(٧) سورة المائدة آية: (٢٧).

(٨) سورة المائدة آية: (٢٧)، واللفظ موجود في سورة التوبة آية: (٥٣).

(٩) سورة البقرة آية: (١٢٧)، واللفظ موجود في سورة آل عمران آية:

(٣٥)، وفي سورة إبراهيم آية: (٤٠).

(١٠) سورة غافر آية: (٣).

(١١) انظر: لسان العرب (٤/٢٤٠١-٢٤٠٢)، الصحاح للجوهري

(٣٨١/١)، المصباح المنير (١/٤٥٤-٤٥٥).

(الصِّحَّة) استعملت عند أهل اللغة في عدة معانٍ،
نلخصها في الآتي:

فالصِّحَّة: مصدر صَحَّ، يَصِحُّ صِحَّةً، بمعنى:

(١) ذهاب المرض بعد السَّقَم، ومنه صَحَّ المريض،
أي: زال مرضه وشُفِيَ واستصح.

(٢) البراءة من العيوب في البدن والخِلَّة.

(٣) السَّلامة، فالصَّحِيحُ من الشَّعر: ما سَلِمَ من
النَّقَص.

(٤) الاستواء، فالصَّخَصُ والصَّخَصاح
والصَّخَصَّان: كُلُّ ما استوى من الأرض وجَرَدَ.

(٥) الاشتداد: فصاح الطريق، ما اشتدَّ منه ولم
يسهل ولم يُوطأ.

وقد عُرِّفَت الصِّحَّة في البدن بأنها: حالة طبيعية،
تجري أفعاله معها على المجرى الطبيعي.

وتُعَرَّف -أيضاً- بأنها: نقيض الآفة من السَّقَم
والمرض، والكسر ونحو ذلك.

قال الحسن العسكري (٣٩٥هـ): «يُقَال: رجلٌ
صحيح، وآلةٌ صحيحة، وخشبةٌ صحيحة؛ إذا كانت
ملتئمة لا كسر فيها»^(١).

وقال علاء الدين السمرقندي (٥٤٩هـ): «أمَّا
الصحيح في اللغة: فيُستعمل في الجمادات فيما
استوى تركيبه الخاص وفيه صلابة شديدة، يُقال: هذه
اسطوانة صحيحة، وهذا خشبٌ منكسر، وكوزٌ
منكسر إذا كان فيه نوع نقصان، ويُستعمل في
الحيوانات فيما اعتدلت طبيعته، واستكمل قوَّته مع

انتفاء أسباب الهلاك والنقصان عن المعاني الباطلة،
يُقَال: إنه رجلٌ صحيح، وعلى خلافه: فلانٌ سقيم،
فلانٌ مصحاح، فلانٌ مسقام»^(٢).

فنستنتج من كلام العسكري والسمرقندي السابقين: أنَّ
الصِّحَّة يوصف بها المحل والآلة.

وقال تقي الدين السُّبكي (٧٥٦هـ): «الصِّحَّة في
اللغة: مُقابلة للمرض»^(٣).

وقد استعيرت الصِّحَّة لمعانٍ أُخر:

يقول الإمام المقري (٧٧٠هـ): «وَقَدْ أُسْتُعِيرَتْ
الصِّحَّةُ لِمَعَانِي: فَقِيلَ: صَحَّتِ الصَّلَاةُ؛ إِذَا أَسْقَطَتْ
الْقَضَاءَ؛ وَصَحَّ الْعَقْدُ؛ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ؛ وَصَحَّ
الْقَوْلُ إِذَا طَابَقَ الْوَاقِعُ»^(٤).

ويُقاس على هذا:

صَحَّ حَقُّه عند الحاكم أو القاضي؛ إذا ثَبَّت.

وَصَحَّتْ عقيدته؛ إذا سلمت من البِدَع والانحراف
والخرافات.

وَصَحَّتْ شهادته؛ إذا قُبِلَتْ.

وَصَحَّتْ دعواه؛ إذا قُبِلَتْ وترتَّب عليها أثرها.

وَصَحَّ سلوكه؛ إذا سَلِمَ من الانحرافات الأخلاقية
والسلوكية.

والصَّحِيح هو الحق، والحق خلاف الباطل.

ويتبيَّن من كل المعاني المختلفة التي ذكرناها
للصِّحَّة: أنَّ الصِّحَّة كما تستعمل في المحسوسات؛

(٢) ميزان الأصول في نتائج العقول (٣٧).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (٦٨/١).

(٤) المصباح المنير (٤٥٤/١-٤٥٥).

(١) الفروق اللغوية (١٠٩).

صحيحة على المذهبيين وإن أوجب القضاء، فليس كل صحيح يسقط»^(٥).

محل الخلاف:

يرجع محل الخلاف إلى نظر كل فريق منهما إلى حقيقة (الصحة)؛ فنظر الفقهاء إليها من حيث كونها مسقط للقضاء، وهذا يحمل بداخله كونها موافقة لأمر الشارع.

أما المتكلمون: فقد وقف معنى (الصحة) عندهم على كونها موافقة لأمر الشارع، سواء أسقطت القضاء أم لم تسقط.

لذا فالعلاقة بين حقيقة الصحة بين كل من الفقهاء والمتكلمين علاقة عموم وخصوص، فكل صحيح عند الفقهاء صحيح عند المتكلمين، وليس العكس^(٦).
ثمرة الخلاف:

لم تظهر له ثمرة حقيقية، فإن الإعادة واجبة في حق من صَلَّى ظاناً للطهارة، وتبين له العكس سواء عند الفقهاء، أم عند المتكلمين؛ فالقضاء واجب على القولين.

وكذا الحال بالنسبة لمن صَلَّى بنجس لم يعلمه، ثم تبين له بعد ذلك، وكذا من صَلَّى مكشوف العورة ساهياً، ثم علم بعد ذلك بكشفها^(٧).

حقيقة الخلاف:

أما عن حقيقة الخلاف الواقع بين كل من الفقهاء والمتكلمين في هذه المسألة: فهو خلاف لفظي؛ لأن

فإنها تستعمل -أيضاً- في المعاني، وأنها في الأولى حقيقة، وفي الثانية مستعارة عند أهل اللغة^(١).

أما الصحة اصطلاحاً:

فقد اتفق الفقهاء والمتكلمون على معنى الصحة في المعاملات:

فقالوا هي: «ترتب أحكامها المقصودة بها عليها»^(٢).

واختلفوا في معنى الصحة في العبادات؛ حيث كان لكل فريق تفسير خاص لصحة العبادات:

فقال الفقهاء هي: «سقوط القضاء بالفعل»^(٣).

وقال المتكلمون هي: «موافقة الأمر وإن لم يسقط القضاء»^(٤).

قال الإمام تقي الدين السبكي: «فالصواب أن يكون حد الصحة عند الفريقين: موافقة الأمر، غير أن الفقهاء يقولون: ظان الطهارة مأمور بها، مرفوع عنه الإثم بتركها.

والمتكلمون يقولون: ليس مأموراً؛ فلذلك يكون صلاته صحيحة عند المتكلمين لا الفقهاء، ومن أمرناه بصلاة بلا طهارة ولا تيمم - حيث يجب القضاء -

(١) انظر: أساس البلاغة (٥٣٧/١)، المصباح المنير (٤٥٤-٤٥٥).

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١٥١/١)، المستصفى (٣١٧/١)، البحر المحيط (٣١٣/١)، الإحكام للآمدي (١٧٤/١)، شرح الكوكب المنير (٤٦٥/١)، روضة الناظر (٣١)، شرح مختصر الروضة (٤٤١/١).

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١٥١/١)، المستصفى (٣١٧/١)، المحصول (١١٢/١)، البحر المحيط (٣١٣/١)، الإحكام للآمدي (١٧٤/١)، شرح الكوكب المنير (٤٦٥/١)، روضة الناظر (٣١).

(٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١٥١/١)، المستصفى (٣١٧/١)، المحصول (١١٢/١)، البحر المحيط (٣١٣/١)، الإحكام للآمدي (١٧٤/١)، شرح الكوكب المنير (٤٦٥/١)، شرح مختصر الروضة (٤٤١/١).

(٥) الإبهاج في شرح المنهاج (١٥٢/١).

(٦) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٧٦).

(٧) البحر المحيط (١٨/٢).

فتأسيساً على ما سبق: اعتبر بعض الأصوليين أن الخلاف حقيقي، وأن القول بكونه لفظياً لا يصح^(٣).
أما معنى الصّحة الشرعي عند علماء الأصول:
فقد نقل بعض علماء الأصول تعريف الصّحة عند الفقهاء والمتكلمين.

والبعض الآخر لم ينقل عنهم، كأبي الحسين البصري (٤٣٦هـ)، والإمام الجويني (٤٧٦هـ).

والعلماء الذين نقلوا تعريف الفقهاء والمتكلمين: منهم من اقتصر على تعريفهم، واعتبره هو التعريف المعتمد، كأبي حامد الغزالي، وأبي الحسن الآمدي (٦١٣هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ).

ومنهم من لم يقتصر على ذلك، وهم أكثر علماء الأصول، كابن قدامة (٦٢٠هـ)، والبيضاوي (٦٨٥هـ)، والتقي السبكي وابنه تاج الدين (٧٧١هـ)، وغيرهم، فأتى كل واحد منهم بتعريف جديد، يرى أنه هو التعريف السليم، واعتبروا تعريف الفقهاء والمتكلمين ليس تعريفاً للصّحة؛ بل تفسيراً لأثرها، ومن هذه التعريفات ما يلي:

(١) قال أبو الحسين البصري: «إن معنى قولنا "إنّ الفعل صحيح": هو أنّه قد حصل به الغرض المقصود به»^(٤).

(٢) وقال موفق الدين ابن قدامة: «فالصّحة هو: اعتبار الشرع الشيء في حق حكمه»^(٥).

(٣) وقال البيضاوي: «الصّحة: استتباع الغاية»^(٦).

الآثار العملية المترتبة عند كل منهما واحدة؛ رغم أن صلاة من ظن طهارته، ثم تبين له العكس، صحيحة عند المتكلم، فاسدة عند الفقيه، وهذا ما عبّر عنه الإمام الغزالي (٥٠٥هـ)، بقوله: «وهذه الاصطلاحات وإن اختلفت فلا مشاحة فيها، إذ المعنى متفق عليه»^(١).

وتأكيداً على المعنى السابق من كون الخلاف الواقع لفظياً ليس حقيقياً؛ ما ذكره الإمام القرافي في هذا الصدد؛ حيث قال: «اعلم: أن الفقهاء والمتكلمين اتفقوا على الأحكام، إنما الخلاف في لفظ وضع الصّحة، لماذا؟

فاتفقوا على أن المصلي مُحَدَّثاً بظن الطهارة مُثَاب، وأنّه وافق أمر الله تعالى؛ لأن الله تعالى أمره أن يصلي صلاة يغلب على ظنه طهارتها، وقد فعل، وأنّه لا يجب عليه القضاء؛ إذا لم يذكر الحدث، وأنّه يجب عليه القضاء إذا ذكر، فالأحكام كلها متفق عليها»^(٢)، وهذا على قول من قال باتفاق الأحكام لدى كل فريق.

أما على قول القائلين برّد نفي القضاء بين كل من المتكلمين والفقهاء، وذلك على قول المتكلمين بأنها صحيحة؛ لأنّه وافق الأمر المتوجه عليه في الحال، وهي مسقطه للقضاء لو لم يرد نص بالقضاء، وإنما وجب بأمر جديد.

(٣) البحر المحيط (١٨/٢).

(٤) المعتمد (١٧١/١).

(٥) روضة الناظر (٣١).

(٦) نهاية السؤل (٨٢/١).

(١) المستصفى (٣١٨-٣١٧/١).

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣٠٩/١).

وترتب الآثار لا يتوقف على رضا أحد، أو إذنه، أو إرادته؛ لأنه ترتب شرعي، يوجد متى ما وجدت الصّحة مستكلمة الأركان والشروط، ومنغية الموانع.

الفرق بين القبول والصّحة:

اختلف العلماء -رحمهم الله- في الفرق بين القبول والصّحة، وهل القبول مثل الصّحة؟، وهل توجد صحة بلا قبول، فتكون الصّحة أعمّ من القبول، فكلما وجدت الصّحة وجد القبول ولا عكس؟

اختلف العلماء في هذا على قولين^(٤):

القول الأول: إنّ القبول والصّحة متلازمان في الإثبات والنفي، فإذا نفى أحدهما انتفى الآخر، وإذا وجد أحدهما وجد الآخر.

قال الإمام ابن عقيل (٥١٣هـ) في مسألة: إنّ النهي يقتضي الفساد: «الرد يقتضي القبول، فالصحيح من العبادات لا يكون إلّا مقبولا، ولا يكون مردوداً إلّا ويكون باطلاً، وإنّما يلزم من ذلك من يقول: الصلاة في الدار المغصوبة أو السترة المغصوبة صحيحة غير مقبولة، وعندنا لا يُعتد بعبادة يعترها، أو يعترى شرائطها نهى الشارع»^(٥).

وقال الإمام الفتوحى (٩٧٢هـ): «القبول مثل الصّحة، فلا يُفارقها في إثبات ولا نفي، فإذا وجد أحدهما وجد الآخر، وإذا انتفى أحدهما انتفى الآخر،

٤) وقال تقي الدين السبكي: «والصّحة: كون اللفظ بحيث يترتب عليه ذلك الأثر»^(١).

٥) وقال تاج الدين السبكي: «الصّحة: موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعاً للشرع، وإن لم تسقط القضاء»^(٢).

٦) وقال ابن الهمام (٨٦١هـ): «الصّحة: ترتب المقصود عليه»^(٣).

التعريف الراجح:

أرى -والله أعلم- أن تعريف تاج الدين السبكي، الذي قال فيه: «الصّحة: موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعاً للشرع، وإن لم تسقط القضاء»، هو التعريف الراجح؛ لأنه أحسن تعريف للصّحة -من وجهة نظري-؛ لأنّ الفعل إذا وافق الشرع، فهذا يعني أنّ الفعل وقع صحيحاً، كامل الأركان والشروط، مُنتقياً الموانع، وبالتالي تترتب على هذا الفعل آثاره.

فتبرأ الذمة من هذا الفعل إن كان عبادة، والفاعل مطيع للشارع ممثلاً أمره، مستحقّ لما يترتب على هذه العبادة من الأجر والثواب.

ويُقاس على العبادات المعاملات؛ فإذا كان هذا الفعل معاملة؛ ثبت للبائع قبض الثمن، وللمشتري ملك العين، وفي النكاح حل البضع للزوجين، ووجوب الحقوق الزوجية لكل منهما، وهكذا في باقي المعاملات.

(٤) راجع هذين القولين في: المسودة لآل تيمية (١٦٨/١-١٦٩)، التعبير شرح التحرير (١١٠٠/٣-١١٠٤)، شرح الكوكب المنير (٤٦٩/١-٤٧٠)، الغيث الهامع (٢٦٥-٢٦٦)، الواضح في أصول الفقه (٢٤٥/٣).

(١) فتاوى السبكي (٣٧٤/١).
(٢) حاشية البناني على متن جمع الجوامع (٩٩/١-١٠٠).
(٣) التحرير مع شرحه التقرير والتحرير (١٥٣/٢).

وهذا المُقَدَّم في "التحرير"، والذي رجَّحه ابن عقيل في "الواضح"^(١).

القول الثاني: إِنَّ الْقَبُولَ أَخْصُ مِنَ الصَّحَّةِ، والصَّحَّةُ أعم، إذ كل مقبولٍ صحيحٍ ولا عكس، وتوصف العبادات والمعاملات بالصَّحَّةِ، أمَّا بالنسبة للقبُول فلا يوصف به إلا العبادات فقط.

واستدلَّ أصحاب هذا القول بعدة أدلة، منها:

١) قوله ﷺ: ((إذا أبق العبد؛ لم تُقبل له صلاة))^(٢).

٢) وقوله ﷺ: ((من أتى عَرَاظاً فسأله عن شيء؛ لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة))^(٣).

٣) وقوله ﷺ: ((من شرب الخمر؛ لم تُقبل له صلاة أربعين صباحاً))^(٤).

وجه الاستدلال:

أنه لا خلاف في أن نفي القَبُول في الأحاديث السابقة؛ لا يُراد به نفي الصَّحَّة؛ بل يُراد به نفي الجزاء والثواب فقط، ممَّا يعني أنَّ الذمَّة قد برئت من الفرض، والصلاة صحيحة بالإجماع؛ ولذلك لم يؤمروا بإعادة الصلاة^(٥).

ويَتَّضِح أيضاً أنه لا تلازم بين القَبُول والصَّحَّة مطلقاً عندما تكلم الإمام القرافي عن الفرق بين قاعدة: (ما يُثاب عليه من الواجبات)، وقاعدة: (ما لا يُثاب عليه منها وإن وقع ذلك واجباً)، فقد ذكر أنَّ الفعل الواجب

قد يقع صحيحاً ولا يُثاب عليه، وقد يقع صحيحاً ويُثاب عليه، وذكر عدة أدلة؛ وهذا يُدُلُّ على أنَّ الصَّحَّة أعم، والقَبُول أخص ولا تلازم بينهما^(٦)، ويقول الإمام محمد الصنعاني (١١٨٢هـ): «الحاصل أنَّه تعارض المانع والمقتضي؛ فإنَّ صحة الصلاة لاستكمال شرائطها مقتضى لقبولها؛ ولكن إبقاء فاعلها -مثلاً- مانع من قبولها، والحكم للمانع من قبولها؛ لا سيما على القول بأنه جزء من المقتضي، ...، أو يُراد: لا يقبلها الله قبول الكاملة؛ وإلاَّ فإنَّه يُثيب عليها فاعليها»^(٧).

القول الرَّاجح:

أرى -والله أعلم- أنَّ القول الرَّاجح هو القول بأنَّ مصطلح القَبُول أخص من مصطلح الصَّحَّة، وقد رجحتُ هذا القول لسببين:

الأول: لقوة ما استدللَّ به أصحاب القول الثاني من أدلة؛ ولأنَّه القول الأوفق والأكثر احتواءً لفهم الأدلة الشرعية، التي تشتمل على مصطلح القَبُول بحسب سياقاتها المختلفة.

الثاني: إن دعوى التلازم بين المصطلحين ليست مطَّردة الثبوت؛ فتارة تستقيم مع بعض النصوص الواردة، وأخرى لا تستقيم.

وعليه؛ فقد لزم -من وجهة نظري- القول بأنَّ مصطلح القَبُول أخص، والصَّحَّة أعم، فكل مقبول صحيح ولا عكس؛ نظراً لهذه الاعتبارات المذكورة.

(١) شرح الكوكب المنير (٤٦٩/١-٤٧٠).

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه (٤٩/١) برقم (٧٠)، كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الأبق كافراً.

(٣) أخرجه: مسلم في صحيحه (١٠٦٢/٢) برقم (٢٢٣١)، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

(٤) أخرجه: الترمذي في سننه (٤٢٨) برقم (١٨٦٢)، كتاب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، وقال: «هذا حديثٌ حسن».

(٥) العدة للصنعاني (٨٥/١).

(٦) الفروق للقرافي (٩٧/٢-١٠٦).

(٧) العدة للصنعاني (٨٨/١).

الذمة بالفعل ولا يثيب عليه في بعض الصور وهذا هو معنى الْقَبُولِ»^(٥).

وقال أبو زرعة ابن العراقي (٨٢٦هـ): «الذي ظهر لي في كون الحديثين المذكورين^(٦) نفي فيهما الْقَبُولُ، وانتفت معه الصَّحَّة، وجاء في أحاديث أُخَر نفي الْقَبُولِ، فلم تَنْتَفِ معه الصَّحَّة، كصلاة شارب الخمر، والعبد الآبق، وَآتِي الْعَرَّافُ أَنَا ننظر فيما نفي فيه الْقَبُولِ، فَإِنْ قَارَنْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ مَعْصِيَةً كالأحاديث المذكورة أجزاً، فانتفاء الْقَبُولِ، أي: الثواب؛ لأنَّ إثم المَعْصِيَةِ أَحْبَطُهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَارَنْهُ مَعْصِيَةً كالحديثين الأولين، فانتفاء الْقَبُولِ سببه انتفاء شرط، وهو الطهارة في أحد الحديثين وستر العورة في الآخر، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط»^(٧).

المسألة الثالثة: الفرق بين الْقَبُولِ والإجزاء

قبل أن نتكلَّم عن الفرق بين الْقَبُولِ والإجزاء؛ لا بد أن نتعرَّف على معنى الإجزاء لغة واصطلاحاً.

فالإجزاء لغة^(٨):

مصدر أجزأ يُجزئ، والجزاء: مصدر جزى يَجْزِي، والجزء: مصدر جَزَأَ يَجْزَأُ، هذه الكلمات لها استعمالات في معانٍ عدة:

فيقال: أجزأ الشيءُ إجزاءً، وجَزَى الشيءُ يَجْزِي جزاءً، وجَزَأَ الشيءُ يَجْزَأُ جَزْءاً: إذا اكْتَفَى.

المسألة الثانية: نفي الْقَبُولِ، هل يُدُلُّ على نفي الصَّحَّة؟

بعد أن تعرَّفنا على الخلاف بين العلماء في مسألة التلازم بين الْقَبُولِ والصَّحَّة، وترجَّح لدينا أَنَّ الْقَبُولَ أَخَصُّ، والصَّحَّةُ أَعَمُّ ولا تلازم بينهما مُطْلَقاً، يَتَبَيَّنُ من هذا أَنَّ نفي الْقَبُولِ يُدُلُّ على نفي الصَّحَّة، فكلما وَجِدَ الْقَبُولَ وَجِدْتَ الصَّحَّةَ ولا عكس.

وقد أتى نفي الْقَبُولِ في الشرع تارة بمعنى نفي الصَّحَّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾^(١)، وقوله ﷺ: «(لا تُقبل صلاة من أحدث؛ حتى يتوضأ)»^(٢)، وقوله ﷺ: «(لا تُقبل صلاة الحائض؛ إلَّا بخمار)»^(٣) ونحو ذلك، وتارة يأتي نفي الْقَبُولِ مع وجود الصَّحَّة، كما في الأحاديث السابقة في العبد الآبق، وشارب الخمر، ومن أتى عرافاً^(٤).

قال الإمام القرافي: «الْقَبُولُ غير الإجزاء وغير الفعل الصحيح، فالمجزئ من الأفعال هو ما اجتمعت شرائطه وأركانه، وانتفت موانعه، فهذا يبرئ الذمة بغير خلاف، ويكون فاعله مطيعاً بريء الذمة، فهذا أمر لازم مجمع عليه، وأمَّا الثواب عليه، فالمحققون على عدم لزومه، وأنَّ الله تعالى قد يبرئ

(١) سورة آل عمران آية: (٩١).

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه (٦٥/١) برقم (١٣٥)، كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور.

(٣) أخرجه: الترمذي في سننه (١٠٢) برقم (٣٧٧)، كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء: لا تقبل صلاة الحائض إلَّا بخمار، وقال: «حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم؛ أنَّ المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف، لا تجوز صلاتها».

(٤) انظر: التحبير شرح التحرير (١١٠٢/٣-١١٠٣)، شرح الكوكب المنير (٤٧٠/١-٤٧١)، الفروق للقرافي (٩٨/٢).

(٥) الفروق للقرافي (٩٨/٢).

(٦) الحديثان هما: قوله ﷺ: «(لا تقبل صلاة من أحدث؛ حتى يتوضأ)»، وقوله ﷺ: «(لا تقبل صلاة الحائض؛ إلَّا بخمار)».

(٧) الغيث الهامع (٢٦٥-٢٦٦).

(٨) انظر: لسان العرب (٦٢٠/١-٦٢٢)، الصحاح للجوهري (٤٠/١)، مقاييس اللغة (٤٥٥/١)، المعجم الوسيط (١١٩-١٢٠)، تاج العروس (١٧١/١-١٧٤).

ويقال: أَجْزَأْتُ عَنْكَ مَجْزَأً فَلَان: أَغْنَيْتُ عَنْكَ مَغْنَاهُ، وَجَزَيْتُ عَنْكَ فَلَاناً: كَافَأْتَهُ وَأَغْنَيْتُكَ عَنْهُ.

ويقال: أَجْزَأْتُ عَنْكَ شَاةً، وَجَزَأْتُ عَنْكَ، وَجَزْتُ عَنْكَ، أَي: قَضَيْتُ.

وَيَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ: (الْإِجْزَاءَ، وَالْجَزَاءَ، وَالْجَزْءَ) مَعْنَاهَا وَاحِدٌ، وَمَعَانِيهَا تَتَلَخَّصُ فِيمَا يَلِي:

(١) الْإِغْنَاءُ أَوْ الْإِغْتِنَاءُ.

(٢) الْمَكَافَأَةُ.

(٣) الْكَفَايَةُ وَالْإِكْتِفَاءُ، وَقِيَامُ الشَّيْءِ مَقَامَ الشَّيْءِ الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يَكْفِ كِفَايَتَهُ، بِمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالشَّيْءِ مَقَامَ شَيْءٍ آخَرَ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْكَفَايَةِ.

(٤) الْقَضَاءُ، وَيَشْمَلُ الْقَضَاءُ هُنَا كَوْنَ الشَّيْءِ قَدْ تَأَدَّى بِهِ الْعَمَلُ الْمَطْلُوبَ، وَكَوْنَهُ قَدْ تَأَدَّى بِهِ الْحَقُّ الْمُسْتَقَرُّ فِي ذِمَّةِ الْمَكْلَفِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي السَّابِقَةِ يَتَحَقَّقُ بِهِ إِبْرَاءُ الذِّمَّةِ، كَمَا يَتَحَقَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا النَّتَائِجُ الْمَنْوُطَةُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مَجْزِئاً؛ سِوَاءً كَانَ مَعْنَى الْإِجْزَاءِ كَفَايَةِ الشَّيْءِ تَمَاماً، أَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالشَّيْءِ مَقَامَ الشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْكَفَايَةِ.

وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ وَرَدَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِي (الْإِجْزَاءَ، وَالْجَزَاءَ):

أولاً: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ:

(١) قَالَ ﷺ: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١)، أَي: لَا تُغْنِي، وَلَا تَدْفَعُ عَنْهَا شَيْئاً مِمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا مِنَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(٢) وَقَالَ ﷺ: ﴿قَالَتْ إِبْرَأْتُ أَبِي يَدْعُوكَ لِجَزِيكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٢)، أَي: لِيَقْضِيكَ وَيُكَافِئَكَ وَيَشِيكَ أَجْرَ سَقِيكَ لَنَا.

(٣) وَقَالَ ﷺ: ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾^(٣)، أَي: لَا يُغْنِي الْوَالِدَ عَنْ وَلَدِهِ مِنَ الْعَذَابِ الْوَاجِبِ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ عَنْهُ.

(٤) وَقَالَ ﷺ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾^(٤)، أَي: تُقْضَى وَتُكَافَأُ.

مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِنَا لِمَا وَرَدَ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ السَّابِقَةِ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: أَنَّ الْإِجْزَاءَ اسْتَعْمَلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، بِمَعْنَى: الْإِغْنَاءِ، وَالْإِثَابَةِ، وَالدَّفْعِ، وَالْقَضَاءِ، وَالْمَكَافَأَةِ.

ثانياً: السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ:

(١) قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بَرْدَةَ (هـ ٤٥) ﷺ: «عِنْدَمَا ذَبَحَ شَاتَهُ قَبْلَ صَلَاةِ عِيدِ الْأَضْحَى: «لَصَحَّ بِالْجَذْعَةِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدُكَ»^(٥).

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (هـ ٥٧) ﷺ قَالَ: قَالَ ﷺ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٦).

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ: (٤٨).

(٢) سُورَةُ الْقَصَصِ آيَةُ: (٢٥).

(٣) سُورَةُ لُقْمَانَ آيَةُ: (٣٣).

(٤) سُورَةُ اللَّيْلِ آيَةُ: (١٩).

(٥) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٧/٢) بِرَقْمٍ (٩٥٤)، كِتَابُ الْعِيدَيْنِ، بَابُ الْأَكْلِ يَوْمَ النَّحْرِ.

(٦) أَخْرَجَهُ: ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٩١/٥) بِرَقْمٍ (١٧٨٩)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٤٨/١) بِرَقْمٍ

المتكلمين والفقهاء لصحة العبادات: (موافقة الأمر، وسقوط القضاء).

يقول الإمام جمال الدين الإسنوي (٧٧٢هـ): «معنى الإجزاء وعدمه قريب من معنى الصحة والبطلان؛ فذلك استغنى المصنف عن إفرادهما بتقسيم»^(٢).

وقال الإمام القرافي: «الإجزاء شديد الالتباس بالصحة، فإن الصلاة الصحيحة مجزئة»^(٣).

والإمام الزركشي (٧٩٤هـ) نَقَلَ عن بعض علماء الأصول القول بأنه يَغْسُرُ التقريق بين الإجزاء والصحة^(٤).

ومع ذلك فقد صَرَّحَ كثير منهم بوجود فرق بينهما، كما صَرَّحَ بعض المتأخرين من العلماء بأن الإجزاء عبارة عن ثمرة ناشئة عن صحة العبادات.

والأصوليون لا خلاف بينهم في أَنَّ الإجزاء لا يُستعمل إلا فيما له وجهان:

الوجه الأول: موافق لأمر الله ﷻ.

الوجه الثاني: مخالف له، كالصحة.

ومع ذلك فقد صَرَّحَ كثير من العلماء بأن الإجزاء لا يستعمل إلا في العبادات، دون المعاملات، وأشار البعض إلى أنه لا يظهر وجه لمنع استعمال الإجزاء في المعاملات أيضاً؛ لأنَّ المعاملات مِمَّا له وجهان.

والذين قصرُوا استعمال الإجزاء على العبادات اختلفوا:

(٣) عن عبد الله بن الزبير (٧٣هـ) ﷺ قال: «جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن أبي شيخ كبير، لا يستطيع الركوب، وأدركته فريضة الله في الحج؛ فهل يُجْزَى أَنْ أُحْجَّ عنه؟ قال: أنت أكبر ولده؟ قال: نعم،

قال: رأيت لو كان عليه دينٌ أكنْتِ تقضيه؟! قال: نعم، قال: فَحُجَّ عنه»^(١).

يتبين من هذه الأحاديث النبوية الشريفة: أَنَّ الإجزاء استعمل في الاكتفاء بالشيء مقام الشيء المطلوب في الأصل، وإن كان دونه في الكفاية من باب الترخيص والتخفيف، كما استعمل الإجزاء في القضاء، الذي يعني الإتيان بالفعل مرة أخرى؛ لأنه وقع مختلاً؛ حيث لا يزال في ذمّة المكلف، كما استعمل الإجزاء في نفي الكفاية، الذي يعني عدم سقوط التعبد بالصلاة التي لم تُقرأ فيها سورة الفاتحة؛ لأنها غير صحيحة، وكذلك استعمل الإجزاء في كفاية نيابة الابن أو الابنة في الحج عن الوالد في إسقاط التعبد بالحج، وخروجه عن عهدة التكليف في حالة عجزه عن القيام بهذا الركن.

والإجزاء اصطلاحاً:

عرّف الأصوليون الإجزاء بتعريفات عديدة ومتنوعة، أثبت المحققون منهم أنها راجعة إلى تعريفي

(٤٩٠)، كتاب الصلاة، قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح».

(١) أخرجه: النسائي في سننه (٤١٢) برقم (٢٦٣٨)، كتاب الحج، باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف الإسناد».

(٢) نهاية السؤل (١٠٢/١).

(٣) شرح تنقيح الفصول (٦٧).

(٤) البحر المحيط (٣١٩/١).

فقال فريق: إِنَّ الإجزاء مقصور على العبادات الواجبة فقط.

وقال الفريق الآخر: إِنَّ الإجزاء يجري على العبادات الواجبة والمندوبة أيضاً.

وللعلماء رحمهم الله - تفسيرات للإجزاء، نذكر منها ما يلي:

الأول: قال أبو الحسين البصري: «إِنَّ وصف العبادة بأنها مُجزئة، معناه: أَنَّها تكفي وتُجزئ في إسقاط التعبد بها، وإنَّما يكون كذلك إذا استوفينا شروطها التي تُعبدنا أن نفعلها عليها، وذلك أَنَّهُ لا فرق بين قولنا: "هذا الشيء يجزئني"، وبين قولنا: "إنَّهُ يكفيني"، والمعقول من قولنا: "إنَّهُ يكفيني"، أَنَّهُ يكفي في غرض من الأغراض، وكذلك المعقول من قولنا في العبادة: "إنَّها تجزئ"، هو: أَنَّها تكفي وتُجزئ في إسقاط التعبد، وإذا قلنا: "إِنَّ العبادة لا تُجزئ"، فالمعقول منه أَنَّها لا تُجزئ في إسقاط التعبد بها، وإنَّما لا تُجزئ في ذلك؛ لأنَّها لم تستوف شرائطها التي أخذ علينا إيقاعها عليها، وتبع ذلك أَنَّ يجب قضاؤها بذلك التعبد، إن لم تكن مؤقتة، أو كان وقتها باقياً، وأن يجوز أن يجب قضاؤها إن كان قد خرج وقتها، وقد دخل تحت هذا الكلام العبادات الواجبة وغير الواجبة»^(١).

الثاني: قال إمام الحرمين الجويني: «لا معنى للإجزاء؛ إلَّا قيام المخاطب بموجب الأمر، من غير أن يبقى طلباً من قضية الأمر»^(٢).

الثالث: قال الإمام الغزالي: «لا معنى للإجزاء؛ إلَّا موافقة الأمر، والامتثال قد حصل، فأجزأ»^(٣).

الرابع: قال أبو الخطاب (٥١٠هـ): «الإجزاء: ما حصل به الكفاية»^(٤)، ثم قال في موضع آخر: «ومعنى قولنا: "إنَّها مُجزئة"، أَنَّها إذا فُعلت بكامل شروطها كفت، وأجزأت في إسقاط التعبد بالأمر، فلا يجب قضاؤها. دليلنا: (قوله ﷺ للخنزمية: أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته؛ أكان يجزيه؟ قالت: نعم)^(٥)، فعقلت من أداء ما وجب الإجزاء، فكان هذا أصلاً مقررأ عند النبي ﷺ وعندها؛ ولهذا ردَّها إليه، فأقرَّت به، فدلَّ على أَنَّ امتثال الأمر يحصل به الإجزاء»^(٦).

الخامس: قال الإمام فخر الدين الرَّازي (٦٠٦هـ): «المراد من كونه مجزئاً، هو: أن الإتيان به كافٍ في سقوط الأمر، وإنَّما يكون كافياً إذا كان مستجمعاً لجميع الأمور المعتبرة فيه؛ من حيث وقع الأمر به»^(٧).

السادس: قال الإمام القرافي: «الإجزاء هو: كون الفعل كافياً في الخروج عن عهدة التكليف»^(٨)، ثم

(٣) المنخول (١١٧).

(٤) التمهيد في أصول الفقه (٦٨/١).

(٥) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٣١٥) برقم (٧٣١٥)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من شبَّه أصلاً معلوماً بأصل معين قد بين الله حكمهما ليفهم السائل، بلفظ: عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: «إِنَّ أُمِّي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج، أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته؟ قالت: نعم، فقال: اقضوا الله الذي له، فإن الله أحق بالوفاء».

(٦) التمهيد في أصول الفقه (٣١٦-٣١٧).

(٧) المحصول (٢٥١/١).

(٨) شرح تنقيح الفصول (٦٧).

(١) المعتمد (٩٠/١-٩١).

(٢) البرهان في أصول الفقه (٢٥٦/١).

وهنا يتبين أنَّ اختلاف التفسيرات حول تعريف الأجزاء لا أثر لها؛ لأنَّ المعنى المراد واحد، فكل فعل وقع على وفق الوجه الذي أمر الشارع الحكيم بإيقاعه عليه، فهو فعلٌ صحيح ومُجزئٌ.

فهذا التعريف شاملٌ لإجزاء العبادات وإجزاء المعاملات، كما هو الحال في تعريف الصِّحة.

محل الخلاف، وثمرته، وحقيقته:

بناءً على ما تقدّم، فقد وقع الخلاف بين الأصوليين في حقيقة "الأجزاء" على حسب ما وقع في مصطلح "الصِّحة" المذكور آنفاً، فقد اعتبر بعضهم "الإجزاء" وقوع الفعل موافقاً للأمر، واعتبره البعض الآخر هو عدم وجوب القضاء.

أمّا عن ثمره هذا الخلاف: فهي الثمرة نفسها المذكورة في خلاف الأصوليين في مصطلح "الصِّحة"؛ بين كونه موافقة الفعل للأمر، أو كونه غير مستوجب للقضاء.

أمّا عن حقيقة الخلاف: فبناءً على ما تقدّم، فإنَّ الخلاف في مصطلح "الإجزاء": خلاف لفظي غير حقيقي؛ فلا يترتب عليه عمل، ولا ينبنى عليه أثر في التفريع الفقهي بين المختلفين.

الفرق بين القبول والإجزاء:

لا خلاف بين علماء الأصول -كما ذكر آنفاً- في أنَّ الأجزاء لا يُستعمل إلّا فيما له وجهان، كالصِّحة، وقد كان المفاد من التعريفات التي ذكرناها سابقاً للإجزاء أنَّ معناه ومعنى الصِّحة واحد، فاحتمل أن يقتضي ظاهر هذين الأمرين كون الأجزاء والصِّحة

قال: «وقولنا: "الكافي في الخروج عن العهدة"، هو معنى قولنا في الصِّحة، هي: "موافقة الأمر"»^(١).

السابع: قال الإمام البيضاوي: «الإجزاء هو: الأداء الكافي لسقوط ما عليه»^(٢).

الثامن: قال الإمام الزركشي: «الإجزاء هو: الاكتفاء بالفعل في سقوط الأمر، ومعناه: أنَّ الخطاب متعلق بفعله على وجه مخصوص، فإذا أتى المكلف به على ذلك الوجه انقطع عنه تعلق الخطاب، وهذا هو مذهب المتكلمين في تفسير الصِّحة بموافقة الأمر»^(٣).

وبما أنَّ الأصوليين متفقون على أن تعريفات الأجزاء، المنسوبة إلى المتكلمين والفقهاء ترجع إلى قول المتكلمين والفقهاء المتقدمين في تعريف صحة العبادة، فإن البحث يُعيدنا إلى أن نُرجِّح قول المتكلمين هنا كما رجَّحناه هناك؛ لأنَّ الأسباب واحدة^(٤).

فيترتب على هذا أنَّ التعريف المختار للصِّحة هناك، هو التعريف للأجزاء؛ إن لم يوجد فرق.

فيقال: الإجزاء عند علماء الأصول هو: وقوع الفعل ذي الوجهين موافقاً للشرع.

أو: هو: خطاب الشارع المتعلق بوصف الفعل ذي الوجهين بموافقة أمره.

(١) المرجع السابق.

(٢) نهاية السؤل (٣٨٦/١).

(٣) البحر المحيط (٣١٩/١).

(٤) انظر التعريف المختار للصِّحة، وأسباب اختياره في المسألة الأولى من هذا المطلب.

مترادفين؛ مع مخالفة البعض بأن هناك فرق بينهما، وقد سبق الكلام في هذا؛ ومن هذا المنطلق يتبين أن الإجزاء أعم من القبول، كما هو حال الصحة، وبالتالي القبول أخص، إذ كل مقبول مجزئ ولا عكس، يقول الإمام القرافي: «القبول غير الإجزاء وغير الفعل الصحيح، فالمجزئ من الأفعال هو ما اجتمعت شرائطه وأركانه، وانتفت موانعه، فهذا يُبرئ الذمة بغير خلاف، ويكون فاعله مطيعاً بريء الذمة، فهذا أمر لازم مجمع عليه، وأمّا الثواب عليه، فالمحققون على عدم لزومه وأنّ الله تعالى قد يُبرئ الذمة بالفعل ولا يثيب عليه في بعض الصور وهذا هو معنى القبول»^(١).

والقبول يوصف به العبادات فقط كما ذكرنا سابقاً، أمّا بالنسبة للإجزاء ففيه خلاف؛ والراجح - من وجهة نظري، والله أعلم - أنه لا مانع من أن يوصف الإجزاء بكل ما له وجهان من العبادات والمعاملات، ويُدلّ على هذا ما يلي:

الدليل الأول: أنّ العبد المكلف يجب عليه الإتيان بجميع أعماله وتصرفاته على الوجه الشرعي، من غير فرق بين العبادات والمعاملات؛ لأنّ الأعمال الشرعية كلها عبادات، فكما يجب على الإنسان المسلم الإتيان بالصلاة أو الحج على الوجه الشرعي، يجب عليه أيضاً الإتيان بالبيع أو الشراء أو رد الوديعة أو أي معاملة على وجهها الشرعي، يقول الإمام الصنعاني (١١٨٢هـ): «وقيل: لا يختص

بالعبادات، بل يجري في المعاملات، كَرَدِ الوديعة، فإنه إذا حُجِرَ على المودع لم يَجْزِ الرَّدُّ عليه، بخلاف ما إذا لم يُحجر عليه»^(٢)، وإذا كانت العبادة تلزم المكلف إذا اختل شيء من شروطها، فكذلك يلزم المكلف الإتيان بالمعاملة إذا كانت فاسدة مرة ثانية إذا أرادها أن تمضي، وأراد الحصول على ثمرتها، فالمعاملة الباطلة لا تُعتبر شرعاً، كالعبادة الفاسدة تماماً، فلا بد من الإتيان بكل منهما مرة ثانية مكتملة الأركان والشروط، التي أمرنا الشارع بإيقاعها عليها؛ وإلا لما برئت الذمة من المطالبة بهذه العبادة، ويكون المكلف حينها عاصياً لله ﷻ إذا أمضى هذه المعاملة على بطلانها، فإذا صَحَّحت المعاملة على الوجه الشرعي المراد، فهو كقضاء العبادة الفاسدة على الوجه الشرعي، وهنا لا فرق بينهما؛ إلّا في النية؛ لأنّ النية شرط لصحة العبادات دون المعاملات، وعدم اشتراط النية في صحة المعاملات، ليس معنى هذا أنّها غير مطلوبة، بل هي مطلوبة؛ لِتَعَدَّ هذه المعاملات من الأعمال الصالحة التي يُثاب عليها، وهذه من الأمور المهمة للعبد المسلم، الذي من الواجب أن تكون كل أعماله في هذه الدنيا خالصة لوجه الله تعالى مبتغياً الأجر في الدنيا والجنة في الأخرى، ولهذا فسر بعض العلماء العبادة: بكل ما يشمل الأعمال الشرعية، قال أبو يعلى الفراء (٤٥٨هـ): «أمّا العبادة: فكل ما كان طاعة لله تعالى، أو قربة إليه، أو امتثالاً لأمره، ولا

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل (٤١).

(١) الفروق للقرافي (٩٨/٢).

(٣) أَنَّ الْقَبُولَ يوصف به العبادات فقط، أمَّا الإجزاء فالرَّاجِح -والله أعلم- أنَّه لا مانع من أن يوصف به كل ما له وجهان من العبادات والمعاملات.

المسألة الرابعة: نفي الْقَبُول، هل يَدُلُّ على نفي الإجزاء؟

بَعْدَ أن تعرَّفنا على أنَّه لا خلاف بين علماء الأصول في أَنَّ الإجزاء لا يستعمل إِلَّا فيما له وجهان، كالصَّحَّة، وتبيَّن لنا أَنَّ الإجزاء أعمّ من الْقَبُول، كما هو حال الصَّحَّة، وبالتالي الْقَبُول أخصّ، إذ كل مقبول مُجزئ ولا عكس، وأنَّ الْقَبُول توصف به العبادات فقط، أمَّا الإجزاء فالرَّاجِح أنَّه لا مانع من أن يوصف به كل ما له وجهان من العبادات والمعاملات؛ يتبيَّن من هذا كله أَنَّ نفي الْقَبُول كما يَدُلُّ على نفي الصَّحَّة يَدُلُّ أيضاً على نفي الإجزاء، يقول ابن العراقي: «أمَّا نفي الإجزاء، ...، فالمشهور أنَّه كنفي الصَّحَّة»^(٥)، وقال الإمام الفتوحى: «[وكصحة قبول ونفيه، كنفي إجزاء]، يعني: أَنَّ الْقَبُول مثل الصَّحَّة، فلا يفارقها في إثبات ولا نفي، فإذا وجد أحدهما وجد الآخر، وإذا انتفى أحدهما انتفى الآخر»^(٦)، وقال عبدالله الجديع: «قوله ﷺ: ((لا تُقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول))»^(٧)، فنفي الْقَبُول كنفي الإجزاء»^(٨)، فكلما وجد الْقَبُول وجد الإجزاء ولا عكس.

فرق بين أن يكون فعلاً، أو تركاً»^(١)، وقال أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ): «العبادة هي: الطاعة، والتذلل لله بامتثال أمره، والطاعة: امتثال الأمر»^(٢)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): «كل ما كان طاعة لله، ومأموراً به؛ فهو عبادة عند أصحابنا والمالكية والشافعية، وعند الحنفية العبادة: ما كان من شروط النية»^(٣).

الدليل الثاني: عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: ((جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ، فقال: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيع الرُّكُوبَ، وَأَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ؛ فَهَلْ يُجْزَى أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: أَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟! قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَحُجَّ عَنْهُ))^(٤).

وجه الاستدلال: في هذا الحديث الشريف جاء وصف قضاء الحج عن الأب بالإجزاء، وهو من الأعمال المندوبة، وجاء وصف قضاء الدَّين عن الغير بالإجزاء، وهو من المعاملات.

وَبَعْدَ هذا كَلَّه يتبيَّن أَنَّ الفرق بين الْقَبُول والإجزاء، ما يلي:

- (١) أَنَّ الإجزاء أعمّ من الْقَبُول.
- (٢) أَنَّ الْقَبُول أخصّ من الإجزاء؛ فكل مقبول مُجزئ ولا عكس.

(٥) الغيث الهامع (٢٦٦).

(٦) شرح الكوكب المنير (٤٦٩/١).

(٧) أخرجه: مسلم في صحيحه (١٢١/١)، برقم (٢٢٤)، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة.

(٨) تيسير علم أصول الفقه (٢٦٠).

(١) العدة في أصول الفقه (١٦٣/١).

(٢) المنهاج في ترتيب الحاج (١٣).

(٣) المسودة لآل تيمية (٥٧٦).

(٤) سبق تخريجه: ص (٧٨).

صحيحاً، كامل الأركان والشروط، مُنتفياً الموانع، وبالتالي تَتَرَتَّبُ على هذا الفعل آثاره، فتبرأ الذمة من هذا الفعل إن كان عبادة، والفاعل مطيع للشارع ممثلاً أمره، مستحق لما يَتَرَتَّبُ على هذه العبادة من الأجر والثواب، ويُقاس على العبادات المعاملات؛ فإذا كان هذا الفعل معاملة؛ ثبت للبائع قبض الثمن، وللمشتري ملك العين، وفي النكاح حل البضع للزوجين، ووجوب الحقوق الزوجية لكل منهما، وهكذا في باقي المعاملات.

٤- أنَّ القَبُولَ أخصُّ من الصِّحة، والصِّحة أعم.

٥- أنَّ كل مقبولٍ صحيح ولا عكس.

٦- أنَّ نفي القَبُولِ يَدُلُّ على نفي الصِّحة، فكلما وُجِدَ القَبُولُ وُجِدَتِ الصِّحة ولا عكس.

٧- أنَّ التعريف المختار للصحة، هو التعريف المختار للإجزاء أيضاً؛ إن لم يوجد فرق، فيقال: الإجزاء عند علماء الأصول هو: وقوع الفعل ذي الوجهين موافقاً للشرع، أو يُقال هو: خطاب الشارع المتعلق بوصف الفعل ذي الوجهين بموافقة أمره.

٨- أنَّ القَبُولَ أخصُّ من الإجزاء، والإجزاء أعم.

٩- أنَّ كل مقبولٍ مُجزئ ولا عكس.

١٠- أنَّ القَبُولَ يوصف به العبادات فقط، أمَّا الإجزاء فالرَّاجح -والله أعلم- أنَّه لا مانع من أن يوصف به كل ما له وجهان من العبادات والمعاملات.

١١- أنَّ نفي القَبُولِ يَدُلُّ على نفي الإجزاء، فكلما وُجِدَ القَبُولُ وُجِدَ الإجزاء ولا عكس.

وقال الإمام علاء الدين المرداوي (٨٨٥هـ): «قوله: [ونفي الإجزاء كنفي القَبُولِ]، ...، معنى ذلك: أنَّ نفي الإجزاء كنفي القَبُولِ فيما ذُكر، فيقال: لا يُجزئ، كما يقال: لا يُقبل»^(١).

وقال الشيخ حسن العطار (١٢٥٠هـ): «(ونفي الإجزاء كنفي القَبُولِ)، في أنَّه يفيد الفساد أو الصِّحة، ...»^(٢).

وجاء في الأصل الجامع: «ونفي الإجزاء كنفي القَبُولِ، وقيل أولى بالفساد»^(٣).

الخاتمة وأهم نتائج البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فهذه أهم نتائج هذا البحث:

١- أنَّ سبب عدم تعرض الكثير من الأصوليين للقَبُولِ، هو ما قاله الإمام حُلُولُو نقلاً عن الإمام القرافي: «أمرٌ مُعَيَّبٌ عَنَّا لا تدخله أحكامنا، ...»^(٤).

٢- أنَّ من أهم معاني (القَبُولِ) وَ (التَّحْبُلِ): الأخذ عن رضئ وطيب خاطر، والإثابة والجزاء، والاستجابة، والموافقة، والمحبة، والاعتداد بالشيء.

٣- أنَّ أحسن تعريف للصِّحة، هو تعريف التاج السُّبكي، الذي قال فيه: «الصِّحة: موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعاً للشرع، وإن لم تسقط القضاء»؛ لأنَّ الفعل إذا وافق الشرع، فهذا يعني أنَّ الفعل وقع

(١) التعبير شرح التحرير (١١٠٤/٣-١١٠٥).

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع (٥٠٥/١).

(٣) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع (١٢٢).

(٤) التوضيح شرح التنقيح (٢٢١/١).

هذا ما استطعت عمله، فإن أحسنت فمن الله جلّ في علاه، وإن أسأت فمن نفسي والشيطان.

فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، وولده: عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، الطبعة: الثانية، (١٤٣٢هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت.

(٣) إجابة السائل شرح بغية الأمل: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين السياغي و د. حسن الأهدل، الطبعة: الثانية، (١٤٠٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الطبعة: الأولى، (١٤١٤هـ)، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الصميعي، الرياض.

(٦) أساس البلاغة: لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق: عبد الرحيم محمود، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

(٧) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: لحسن ابن الحاج عمر السيناوني، الناشر: مطبعة النهضة، تونس.

(٨) البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، الطبعة: الثانية، (١٤١٣هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

(٩) البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، الطبعة: الأولى، (١٣٩٩)، قطر.

(١٠) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار فراج، وآخرون، طبعة: (١٣٨٥هـ)، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

(١١) التحرير شرح التحرير: لأبي الحسن علاء الدين علي بن سلمان المرداوي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

(١٢) التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، الطبعة: الأولى، (١٤٠٦هـ)، الناشر: مكتبة المدني، جدة.

(١٣) التوضيح شرح التنقيح: لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني، تحقيق: بلقاسم بن ذاك الزبيدي، طبعة (١٤٢٥هـ)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(١٤) تيسير علم أصول الفقه: لعبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة: الأولى، (١٤١٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢١) شرح تنقيح الفصول: لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، المشهور بالقرافي، طبعة (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.

(٢٢) شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، تحقيق: د.محمد الزحيلي و د.نزيه حماد، طبعة (١٤١٣هـ)، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض.

(٢٣) شرح مختصر الروضة: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، (١٤٠٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢٤) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، (١٩٩٠م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.

(٢٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: لعلاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الثانية، (١٤١٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢٦) صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، طبعة: (١٤٠٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢٧) صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الطبعة: الأولى، (١٤٢٢هـ)، الناشر: دار طوق النجاة،

(١٥) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: د.محمد الأحمدى أبو النور، الطبعة: الثانية، (١٤٢٤هـ)، الناشر: دار السلام، القاهرة.

(١٦) حاشية العطار على جمع الجوامع: للشيخ حسن بن محمد العطار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٧) حاشية العلامة البناني على متن جمع الجوامع: لشمس الدين محمد بن أحمد المحلي، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، طبعة (١٤٠٢هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.

(١٨) روضة الناظر وجنة المناظر: لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الطبعة: الأولى، (١٤٠١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٩) سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٢٠) سنن النسائي: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي، الشهير بالنسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

- وطبعة (١٤١٩هـ)، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- (٢٨) صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الطبعة: الأولى، (١٤٢٧هـ)، الناشر: دار طيبة، الرياض.
- (٢٩) العدة على إحكام الأحكام: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: علي بن محمد الهندي، الطبعة: الثانية، (١٤٠٩هـ)، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.
- (٣٠) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي، تحقيق: محمد تامر حجازي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣١) فتاوى السبكي: لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- (٣٢) الفروق: لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، المشهور بالقراقي، تحقيق: أ.د. محمد أحمد سراح و أ.د. علي جمعة محمد، الطبعة: الأولى، (١٤٢١هـ)، الناشر: دار السلام، القاهرة.
- (٣٣) الفروق اللغوية: لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- (٣٤) كتاب العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي.
- (٣٥) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الطبعة: الثانية، (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٦) لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، الناشر: دار المعارف، القاهرة.
- (٣٧) المحصول في علم أصول الفقه: لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٨) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لابن بدران، تحقيق: محمد أمين ضناوي، الطبعة: الأولى، (١٤١٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٩) المستصفى من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: أ.د. حمزة بن زهير حافظ، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- (٤٠) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية: لأبي البركات عبدالسلام بن تيمية، وولده: عبدالحليم، وحفيده: أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.
- (٤١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ، الطبعة: الخامسة، (١٩٢٢م)، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة.

٤٨) ميزان الأصول في نتائج العقول: لعلاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر.

٤٩) نفائس الأصول في شرح المحصول: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: علي معوض و عادل عبد الموجود، الطبعة: الأولى، (١٤١٦هـ)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٥٠) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول: للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، تأليف: جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٥١) الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٢) المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري، الطبعة: الثانية، (١٤٢٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم: طبعة (١٤٠٩هـ)، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مصر.

٤٤) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة (١٣٩٩هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.

٤٥) المعجم الوسيط: للأستاذ الدكتور: شوقي ضيف، وآخرون، الطبعة: الرابعة، (١٤٢٥هـ)، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، مصر.

٤٦) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، طبعة (١٤٣٠هـ)، الناشر: دار القلم، دمشق.

٤٧) المنهاج في ترتيب الحجاج: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، طبعة (٢٠١١م)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.

Acceptance among fundamentalists

Abdullah Ahmed Al- Sharif

Abstract. Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the most honorable messenger, Prophet Muhammad, his family and companions

This research is entitled as "The Acceptance in the fundamentalists' opinions." Due to its nature, the research is divided into an introduction, three sections, a conclusion, a list of references, and a content list. The introduction includes the rationale of the research topic, the previous studies, the research plan, and the research methodology.

Generally, the current research aims at presenting the issue of *acceptance* in the fundamentalists' opinions, shedding light on the term of 'Acceptance' and any related terms such as validity and permission, and clarifying the difference between acceptance and validity and between acceptance and permission.